

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٩

الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد فان أوستروم (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة بعد ظهر هذا اليوم الاستماع إلى المتكلمين المتبقين في قائمة مجموعة آلية نزع السلاح. ويرجى من الوفود أن تتقيد بالمدة الزمنية البالغة خمس دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية، وسبع دقائق عندما تتكلم باسم مجموعة من الدول.

السيد مازيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الفريق غير الرسمي التابع للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح الذي يتألف أعضاؤه من أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إستونيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، البوسنة والهرسك، بوليفيا

(دولة - المتعددة القوميات)، تايلند، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، سلوفينيا، صربيا، عمان، غانا، غواتيمالا، الفلبين، قبرص، قطر، قبرغيزستان، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كوستاريكا، الكويت، لاقتيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة العربية السعودية، اليونان.

ويسرني أن أتكلم أيضا باسم ٣٢ دولة تالية أسماؤها وهي تشمل ٢١ دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح: إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بالاو، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجبل الأسود، جزر سليمان، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، غينيا - بيساو، فنلندا، كابو فيردي، كازاخستان، كينيا، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، النمسا، هنغاريا، هولندا.

إن فريق الدول غير الرسمي هو عبر إقليمي، إذ يتألف من ٣٩ دولة تمثل كل منطقة من مناطق العالم. وما فتئ أكثر من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1533845 (A)



وفي ضوء ذلك، نكرر دعوتنا إلى تعيين مقرر خاص في أقرب وقت ممكن بغية استعراض مسألة العضوية. ونحن ندرك جميعاً أن تعيين مقرر لن يؤدي تلقائياً إلى أي نتائج محددة، وأن القرارات تتخذها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وفقاً لنظامه الداخلي. والفقرات ١١٣ و ١٢٠ و ١٢٢ من القرار د١٠/٢ - تشير إلى تطور مؤتمر نزع السلاح حيث لا تُظهر، في رأينا، التقدم المحرز فحسب، ولكنها تبين أن توسيع العضوية يمكنه أن يساعد في تجاوز المأزق الذي طال أمده. وفي حين أن التوسع ليس هدفاً في حد ذاته، إنما الهدف بالتأكيد هو إضفاء الطابع العالمي على شكل المؤتمر وتحديد أهميته العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا كي تقوم بعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.14.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أخذت الكلمة لأعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.14، المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح"، الذي تقدّمه نيوزيلندا بوصفها الرئيس المنتهية ولايته لمؤتمر نزع السلاح. كجزء من فريق أمس بشأن آلية نزع السلاح، سبق أن أتيحت لي الفرصة لمخاطبة اللجنة بشأن موضوع أعمال مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥، لذلك سأقصر تعليقاتي اليوم على مشروع القرار. لقد أعدّ مشروع القرار في جنيف، وكان موضوع مشاورات غير رسمية هناك قبل تعميمه في نيويورك. لغة النص تنقيد على نحو وثيق بما تم الاتفاق عليه في السنوات السابقة، وتمشيا مع التقليد السائد، تأمل نيوزيلندا أن يُعتمد مشروع القرار عن تقرير مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذا العام بدون تصويت.

وإذ يعيد مشروع القرار تأكيد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لزع السلاح في المجتمع الدولي، فإنه يقدر الدعم القوي الذي

نصف هذه الدول تنتظر لأكثر من عقدين كي تصبح أعضاء كاملي العضوية في مؤتمر نزع السلاح، ولكنها لم تعط أي سبب مقنع لهذا الانتظار الطويل. ونود أن نؤكد التزامنا القوي بتعزيز الأهداف العالمية لزع السلاح وعدم الانتشار، من خلال العمل الشامل والجامع والفعال داخل مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونحن نرى أنه ينبغي أن ننفذ الفكرة الواردة في الوثيقة الختامية للجمعية العامة لعام ١٩٧٩، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لزع السلاح (القرار د١٠/٢ -)، بأن جميع الدول في العالم مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يحق للجميع المشاركة في مفاوضات نزع السلاح الدولية.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء حالة الجمود التي طال أمدها في المؤتمر، واستمرار عدم قدرته على بدء العمل الموضوعي. وتتفق جميع الدول المراقبة على أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تفعيل أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونشعر بالأسف لحقيقة أنه منذ عام ١٩٩٩، عندما جرى آخر توسيع لعضوية المؤتمر، لم يتخذ أي إجراء آخر بشأن العضوية، على الرغم من أن المادة ٢ من نظامه الداخلي تنص على أن يجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة. ففترة ستة عشر عاماً لا يمكن اعتبارها من الفترات المنتظمة. وترى الدول المراقبة أن التطورات والتحديات التي تؤثر على البيئة الأمنية العالمية ينبغي أن تنعكس في إدراج جميع الدول المهتمة على النحو المناسب والواجب في عضوية مؤتمر نزع السلاح.

ونعتقد أن المؤتمر لديه الأدوات اللازمة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي يمكن أن يكون لها أثر عالمي ذات صلة، وتتطلب من ثم مشاركة عالمية. لذلك، نود مرة أخرى أن نحث الدول الأعضاء في المؤتمر على بذل قصارى جهدها من أجل التغلب على العقبات التي تمنعه من العمل بكامل قدرته التشغيلية.

السيدة سيو فونجي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لـ كل من انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة. وعلى مدى عقود من الزمن، شهد هدفنا المشترك المتمثل في إنشاء عالم أكثر أمناً وأماناً إحراز بعض التقدم الهام في مجال نزع السلاح. وتؤدي آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، دوراً أساسياً في تحقيق تلك الإنجازات.

وفي حين أن إحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح المتعدد الأطراف بات اليوم أكبر منه في أي وقت مضى، فإن من دواعي الأسف أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تتمكن منذ فترة بعيدة من العمل بوصفها منبرا فعالاً لنزع السلاح.

ويشارك وفد بلدي دعوة المجتمع الدولي الجادة إلى تحديد مؤتمر نزع السلاح، بحيث يمكنه إحراز تقدم نحو استئناف المفاوضات الموضوعية. وفي مطلع دورة عام ٢٠١٥، ذكرنا الأمين العام بان كي - مون مجدداً بأن ولاية مؤتمر نزع السلاح تتمثل في التفاوض وإبرام معاهدات تتعلق بهذا الغرض. وطوال السنتين الماضيتين، بُذلت جهود جديّة لإعادة بث الروح في المؤتمر. وفي خطوة تقدّمية هامة، أُعيد تشكيل فريق عامل غير رسمي في هذه السنة، يمكننا من مواصلة مناقشتنا بشأن الخيارات المحتملة لوضع برنامج عمل.

ولقد عُقدت مناقشات منظّمة وموضوعية بشأن البنود الجوهرية الأربعة في جدول الأعمال، وفقاً للأنشطة المنتظمة. وشعر وفدي بالتشجيع على نحو خاص تجاه المناقشات المتعمّقة بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، التي استفادت من مناقشات السنة الماضية. علاوة على ذلك، اعتُمد بتوافق الآراء التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات حول الجوانب الممكنة التي تستطيع أن تساهم، لكنها

أعرب عنه للمؤتمر في عام ٢٠١٥ وهو ينوّه بالجهود الكبيرة التي بذلت طوال السنة في محاولة لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، ويقدر في هذا الصدد المناقشات غير الرسمية التي أجريت عملاً بجدول الأنشطة الزمني، ويرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي الذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل.

ولكن في الوقت نفسه، ومع مراعاة أن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ في عام ٢٠١٥ بإجراء مفاوضات ولم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، فإن مشروع القرار يعبر أيضاً عن القلق إزاء الجمود المستمر في المؤتمر، ويكرر دعوة الأغلبية الساحقة إلى التحلي بمرونة زائدة، بحيث يتسنى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. ويشير مشروع القرار إلى المطلب التقليدي الموجه إلى الرئيسين الحالي والمقبل للمؤتمر، الذي يقضي بإجراء مشاورات خلال فترة ما بين الدورات، بغرض تيسير بدء الأعمال الموضوعية، بما في ذلك المفاوضات، في أوائل عام ٢٠١٦ وكما تم التأكيد عليه في جنيف، فإن نيوزيلندا ونيجيريا، بوصفهما الرئيسين الحالي والمقبل على التوالي، ستظلان متاحين لأعضاء مؤتمر نزع السلاح والمراقبين الذين يمكن أن تكون لديهم مقترحات جديدة قادرة على الخروج من المأزق.

أخيراً، يتناول مشروع القرار مسألتين أخريين ذات صلة. فهو يشدد على أهمية التعاون بين المجتمع المدني والمؤتمر، كما ينوّه بقيمة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة. وفي هذا الصدد، يحيط مشروع القرار علماً مع القلق بالحالة المالية والمؤسسية الصعبة التي تواجه المعهد حالياً.

وكما قلت في البداية، يحدوني الأمل في أن تستطيع اللجنة أن تعتمد مشروع القرار عن تقرير مؤتمر نزع السلاح بدون تصويت.

وفي هذا الصدد، تُعرب دولة الكويت عن قلقها إزاء استمرار حالة الجمود المزمّن والمصاحب لمؤتمر نزع السلاح، وذلك بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد التابع للأمم المتحدة، حيث شكّل غياب الإرادة السياسية لعدد من الدول الرئيسية فيه تحدياً وعائقاً كبيرين، وعمد إلى تعطيله من خلال عدم التوافق على جدول أعمال محدد، على الرغم من حيوية المواضيع المُدرّجة فيه، مثل معاهدة نزع السلاح، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي وضمانة الأمن السلبية.

ولا يفوت دولة الكويت التأكيد على الأهمية الكبيرة لهيئة نزع السلاح، بوصفها محفلاً تداولياً، يتمّ من خلاله تناول أهمّ الأفكار والمبادرات الجديدة، وتقديم التوصيات بشأن المواضيع الهامة والمحورية في مجال نزع السلاح، الذي ما زال يعاني عدم القدرة على الحصول على توافق في الآراء تجاه المسائل ذات الصلة، التي تُدرّج في دورات موضوعية منذ عام ٢٠٠٠. وفي هذا المقام، تؤكد دولة الكويت على موقف المجموعة العربية إزاء أهمية القيام بمراجعة شاملة لآليات نزع السلاح، وتحديثها في أقرب وقت ممكن، ضمن دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة مكرّسة لترع السلاح. ونؤكد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بالانخراط بشكل بناء وإيجابي، بهدف الوصول إلى توافق دولي حول أهداف هذه الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها.

وفي الختام، يأمل وفد بلادي باستمرار الجهود الدولية المتعددة الأطراف لدعم آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وذلك حتى نصل إلى اليوم الذي نحتفل فيه بالتخلص التام والقابل للتحقق من جميع الأسلحة النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل، ومعالجة جميع المشاكل الناتجة عما تبقى من أنواع الأسلحة.

السيد الطائي (العراق): بما أنّ هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أودّ أن أتقدّم منكم بخالص التهئة على انتخابكم، سيدي، رئيساً للجنة الأولى في دورتها السبعين لعام ٢٠١٥.

لا تفاوض، في ابرام تلك المعاهدة (انظر A/70/81)، الذي يقدّم توصيات تتعلق بالجوانب التي يمكن أن تُساهم في مفاوضات المعاهدة. ونعتقد أنّ هذا التقرير يمكن أن يكون بمثابة أساس جيد للمفاوضات المستقبلية. وبينما نحافظ على جهودنا للخروج من المأزق الراهن، تأمل جمهورية كوريا بصدق أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً ملموساً في السنة المقبلة، مستفيداً من التطورات الإيجابية المحقّقة في دورة عام ٢٠١٥.

وتلاحظ جمهورية كوريا باستياء أنّ هيئة نزع السلاح لم تستطع الاتفاق على جدول الأعمال الجديد، أو إحراز تقدم جوهري على الرغم من بدء دورة جديدة مدتها ثلاث سنوات في هذا العام. ولا يمكننا القبول بتمرير دورة أخرى من دون أية توصية. وينبغي بذل الجهود لتحفيز مناقشات الهيئة بأقصى درجات الإلحاح. وتتطلع جمهورية كوريا إلى مرونة الدول الأعضاء وتعاونها، فضلاً عن المناقشة البناءة للخروج من الجمود الحالي.

السيد العجمي (الكويت): يؤدّ وفد بلادي في البداية تأييد البيان الذي ألقاه وفد مصر بالنيابة عن المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (A/C.1/70/PV.18).

تؤكد دولة الكويت مواقفها السابقة حيال أهمية العمل المتعدد الأطراف، بوصفه السبيل الأمثل للتصدّي للتحديات ومعالجة المسائل المتعلقة بترع السلاح ومنع الانتشار، ولتعزيز أطر التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. لذا، فإنّ العمل على تعزيز فعالية آليات نزع السلاح المتعددة والمتمثلة في مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، واللجنة الأولى، يجب أن يبقى هدفاً عالمياً مشتركاً، لضمان استمرارها في القيام بالأدوار المناطة بها، وفقاً للولاية المحددة في دورة الجمعية العامة الأولى المكرّسة لترع السلاح، التي عُقدت في عام ١٩٧٨.

الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية (القرار د-١٠/٢) لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لترع السلاح، لعام ١٩٧٨، إضافة إلى ما خلُصت إليه محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، التي تؤكد أنَّ استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يُعدُّ مخالفاً لأحكام القانون الدولي المتعلق بالتزاعات المسلحة.

ويؤكد وفد العراق على أهمية الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة. لكنه يعرب عن أسفه للفشل الذي تواجهه الهيئة والجمود الذي تعانيه منذ عام ١٩٩٩. ولذلك، يرحب العراق باتخاذ الجمعية العامة القرار ٧٧/٦٩، المعنون "تقرير هيئة نزع السلاح"، بتوافق الآراء. ويدعو الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة الكافية من أجل إنجاح المفاوضات والتوصل إلى اتفاق بشأن توصيات فعالة معنية بالبندين اللذين أقرتهما الهيئة خلال دورتها الحالية ٢٠١٥ - ٢٠١٧، بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

نيبال لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.53.

السيد لمسال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي، على إعطائي الكلمة لعرض مشروع قرار في إطار البند ٩٨ (د) المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، ويرد نصه في الوثيقة A/C.1/70/L.53. مشروع القرار مقدم من: أستراليا، أفغانستان، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، بوتان، تايلند، تيمور - ليشتي، سري لانكا، سنغافورة، فييت نام، قيرغيزستان، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيوزيلندا، الهند، اليابان وبلدي، نيبال. ووفدي يعرب عن خالص تقديره لكل مقدمي مشروع القرار الحاليين والوفود التي تنوي تقديمه.

أود في البداية اغتنام هذه المناسبة للإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقى باسم المجموعة العربية (A/C.1/70/PV.18).

يولي العراق اهتماماً خاصاً لمؤتمر نزع السلاح، فهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ولديه سجلٌ من النجاحات السابقة، لكنّه، للأسف، لا يزال يعاني جموداً في أعماله منذ ١٩ عاماً. فلم يتمكن من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح. ولم تُفلح الجهود والمحاولات التي بذلتها الدول الأعضاء في المؤتمر منذ ذلك الحين حتى الآن. وفي هذا السياق، يؤكد وفد العراق على أهمية توافر الإرادة السياسية، وضرورة التحلي بالمرونة الكافية لإعادة تنشيط المؤتمر، ولا سيما في ظل الظروف المعقدة، حيث يشهد المجتمع الدولي تزايداً في الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية، وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح، وهي جميعاً عوامل تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وتؤدي إلى انحراف توجّه الموارد بعيداً عن الغايات في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المنشودين.

من هنا، يؤكد العراق مجدداً موقفه الداعي إلى ضرورة مضاعفة جهودنا، للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي تطلعات الجميع، بما يتفق مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، وإحراز تقدم في المسائل المعروضة عليه. كما نؤكد على أهمية تكثيف الجهود، والتعاون المستمر بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وبين رؤساء المؤتمر الستة المتعاقبين في دورته لعام ٢٠١٥، من أجل المضي قدماً لتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها في مجال نزع السلاح، والعمل على استثمار الزخم والخطوات المحققة في البيئة الدولية.

إنّ العديد من الدول تشاطر العراق موقفه، بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر، وفقاً للمركز

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أبدأ بالإدلاء ببيان بصفتي الوطنية. نلاحظ أن معظم المتكلمين أعربوا بالفعل عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في التغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح. عموماً، وبطبيعة الحال، فإن روسيا تتشاطر تلك المخاوف. غير أن كثيراً من الوصفات المقترحة بعيدة كل البعد عن حل المشاكل القائمة. وعلى العكس، فإنها تصرفنا فعلاً عن العمل الحقيقي لتنظيم المؤتمر وما يتعلق بأنشطة مفاوضات نزع السلاح، حسبما يرد في ولايته.

وروسيا تعارض أي محاولة لاستبدال عمل المؤتمر المعقد وإن كان شاملاً من خلال السعي إلى حلول تتطلب تصويماً بسيطاً في الجمعية العامة. نعم، يمكننا التصويت، ولكن ماذا بعد ذلك؟ نحن لا يمكن أن نستسلم لوهم أن مجرد التصويت برفع الأيدي أو كبسة زر واحدة يمكن أن يحل المشاكل المعقدة للأمن الوطني والإقليمي والدولي. والسبيل المؤكد الوحيد للتوصل إلى حلول فعالة وبالتالي ضمان الأمن المتكافئ والغير قابل للتجزئة للجميع إنما يتأتى من خلال عملية تفاوض على أساس مبدأ التوافق. نحن لا نتفق مع أولئك الذين يحاولون التشكيك في مبدأ أساسي ورد، بالمناسبة، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح (القرار د١ - ٢/١٠).

دعونا نفهم تلك المسألة. فعوضاً عن الرأي الخبير المتسم بالمصادقية والمهنية لمؤتمر نزع السلاح، يُعرض علينا فريق ما مفتوح باب العضوية بولاية تفاوضية تنصب على قضية واحدة، أي نزع السلاح النووي. ومع كل الاحترام الواجب، ألا يعتبر ذلك خروجاً على المبدأ الأساسي المتمثل في اتباع نهج شامل ومتوازن لترع السلاح يرمي للتمكين من تنفيذ عملية نزع السلاح بطريقة من شأنها أن تضمن لعالمنا أن يصبح أكثر أمناً وأقل صراعاً وليس العكس؟

قد يتكون لدى المرء انطباع بأن البعض يبذلون جهوداً جبارة لإقناع أنفسهم والآخرين بأن وجود عالم خال من

وترى نيبال أن المركز الإقليمي يمكن استخدامه لتيسير الحوارات والمداولات الرامية إلى تعزيز التفاهم والتعاون وبناء الثقة في مجال السلام ونزع السلاح في المنطقة وخارجها. وبالرغم من نقله بصورة مؤقتة هذا العام إلى بانكوك في أعقاب الزلازل التي ضربت نيبال في نيسان/أبريل وأيار/مايو، فقد واصل المركز النهوض بالحوار وبناء الثقة من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات حول القضايا المواضيعية وتنفيذ مشاريع بناء القدرات في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وحكومة نيبال مستعدة لتقديم كل الدعم اللازم للترتيب لاستئناف عمليات المركز الإقليمي في كاتماندو في أقرب وقت ممكن.

ونيبال، بوصفها البلد المضيف للمركز الإقليمي، ملتزمة بتقديم كامل دعمها لتمكين المركز من القيام بدور معزز وبناء في منطقتنا من خلال تعزيز عملية كاتماندو بهدف الإسهام في إحلال السلام ونزع السلاح في المنطقة بشعور متجدد بالثقة والتفاهم. فبدون برامج فعالة في هذا المجال على المستوى الإقليمي لن نتمكن من تحقيق أهداف السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويتم تمويل برامج المركز الإقليمي من التبرعات، وإن كانت لا تكفي للصرف على أنشطته في المناطق المستهدفة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقدير نيبال للدول الأعضاء التي تواصل تقديم الدعم للمركز الإقليمي، بما في ذلك من خلال التبرعات لبرامجه وأنشطته. ونحن على ثقة من أن المزيد من الدول الأعضاء ستقدم الدعم للمركز لإثراء أنشطته وتوسيع نطاقها من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وحول العالم.

وفي هذا السياق، يتشرف وفدي بعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.53، المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، بالنيابة عن مقدميه. ووفدي على يقين من أن اللجنة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الأسلحة النووية يمكن أن يتأتى بدون مشاركة القوى النووية، إنه اقتراح عبثي للغاية ولا يستحق مجرد التعليق. ولا يحتاج المرء سوى أن يؤكد على حقيقة واحدة لا سبيل إلى إنكارها، وهي أن أي مبادرة قد تلقي ظلالاً من الشك على مدى أهمية مشاركة الدول النووية لعملية التقدم نحو نزع السلاح النووي لا مستقبل لها على الإطلاق.

إن فكرة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية من مؤسسات نزع السلاح النووي مع منحه ولاية مثيرة للجدل تثير شكوكاً جدية أيضاً. فما هي الفائدة من هيكل جديد يختزل ولاية لجنة نزع السلاح في عنصر واحد على جدول أعماله؟ وبعد كل شيء، ليس هناك ما يضمن أن الفريق المقترح سيكون قادراً على التوصل إلى بعض النتائج المقبولة بشكل عام، في حين أن تمويل ذلك الجهد لا بد أنه سيكون ضخماً، وسيأتى من ميزانية أممنا المتحدة. ونرى أنه سيكون من الفطنة أكثر إن نبداً جميعاً العمل بشكل فعال ضمن أطرنا القائمة، سواء كان ذلك في لجنة نزع السلاح فحسب أو في مؤتمر نزع السلاح الذي، بالمناسبة، يضم كل أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي ألا نخجل من ذكر ذلك - فإن نصف الوفود هنا لا تشارك بنشاط في لجنة نزع السلاح.

ونرى أن الفكرة التي طرحتها إندونيسيا لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح يرجى منها المزيد من الخير. بيد أنها لا يمكن أن تنجح إلا من خلال الإعداد الدقيق لها. وهذه الدورة الاستثنائية تتطلب مسبقاً اتفاقاً بتوافق الآراء على أهدافها، وجدول أعمالها، وموعدها، لأن بدونه ستعرض أوساط نزع السلاح لخطر انقسامات جديدة بدلا من تحقيق الوحدة.

ونحث جميع زملائنا على النظر بإمعان في ما يطلب منهم تأييده. ولا شك في أن معظم مبادراتنا الجديدة، إن لم يكن جميعها، تنبع من الشعور بالإحباط حيال الوضع في مجال نزع

سأتكلم الآن بالنيابة عن مجموعة الدول ذات الآراء المتشابهة بشأن مؤتمر نزع السلاح. لقد انضمت إلى مجموعة الدول في هذا العام إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، باكستان، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي، الصين، طاجيكستان، العراق، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كازاخستان، كينيا، ميانمار، نيكاراغوا، الهند. وصيغ البيان بالإنكليزية، لذلك سوف أتولوه بهذه اللغة.

بعد الإشارة إلى البيانات التي أدلت بها مجموعة الدول ذات الأفكار المتشابهة في اللجنة الأولى خلال الدورات السابعة والستين، والثامنة والستين، والتاسعة والستين للجمعية العامة، نؤكد من جديد التزامنا باستئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من التأخير. ونحن على ثقة بأنه لا يمكن إحراز تقدم ملموس في مسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعزيز النظم الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار إلا في إطار آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به في وقت سابق
بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء خلال مناقشة هذه
المجموعة (انظر (A/C.1/70/PV.18).

إن آلية الأمم المتحدة لترع السلاح هي نتاج تصميم
مشترك على العمل بصورة جماعية من أجل نزع السلاح. بمعناه
الكامل. ونحن بحاجة إلى العمل معا وليس بعضنا ضد البعض
الآخر، بغية أن تحتفظ الآلية بأهميتها. ويؤسفنا أن أصحاب
بعض مشاريع القرارات الجديدة هذا العام لم يحاولوا التفاوض
بشأنها، واستيعاب الذين تساورهم شواغل مختلفة. وقامت
المملكة المتحدة، على سبيل المثال، بتوضيح آرائها حول
العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

ونحن لا نحجم عن إجراء نقاش بشأنها. ولقد شاركنا في
المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي انعقد في
فيينا العام الماضي، حيث أعرب المشاركون عن طائفة واسعة
من الآراء. ولكننا كنا أحد الدول العديدة التي رأت أن آراءها
لم تنعكس بالقدر الكافي في الموجز الذي أعده الرئيس في
كانون الأول/ديسمبر. ونهج تقديم مشاريع القرارات التي
يدعو إلى قبولها أو رفضها لا يشمل الجميع، ويجدوننا أمل كبير
أن تتمكن جميع الدول من تعزيز روح التعاون بينها فيما تحتفل
بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلى مر
السنين، أثبتنا أنه بإمكاننا أن نخطو خطوات كبرى نحو تحقيق
أهدافنا المشتركة عندما نعمل معا بشكل جماعي.

إن مؤتمر نزع السلاح هو منتدى الأمم المتحدة للتفاوضي
الرئيسي لترع السلاح. ولديه برنامج يمكنه من تلبية شواغل
جميع الدول. وهو يشمل الدول كافة التي تملك الأسلحة
النووية. ويتبع قاعدة توافق الآراء التي ينبغي أن تُطمئن الدول
أن بإمكانها الدخول في المفاوضات حول مسألة ما عندما
يجن أوانها، وأن بإمكانها أن تتصرف من أجل كفالة حماية

السلاح، مع مراعاة الأولويات الوطنية والأمنية للدول الأعضاء
على النحو الواجب. ونعتقد أن المؤتمر، بوصفه المنتدى التفاوضي
الوحيد المتعدد الأطراف، مع مبدئه الأساسي المتمثل في توافق
الآراء والعضوية فيه، لا يمكن الاستعاضة عنه بأي منتدى آخر
لغرض معالجة المسائل المعقدة المدرجة في جدول أعماله.

ونشيد بجهود جميع رؤساء مؤتمر نزع السلاح لغاية عام
٢٠١٥ بغية التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمله.
وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في هذا
الصدد. ونرحب بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي الذي كلف
بوضع برنامج عمل قوي. بمضمونه وتدريبه بتنفيذه. ونثني
على الرئيسة المشاركة، سفيرة فنلندا، لما بذلته من جهود
لإيجاد حل مقبول، ونرحب باعتماد تقريرها الوارد في الوثيقة
CD/2033 بتوافق الآراء.

ونناشد الدول المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح إبداء
الإرادة السياسية اللازمة بغية التأكد من تحقيق اتفاق بشأن
برنامج عمل متوازن وشامل، حتى يتمكن المؤتمر من استئناف
أعماله الموضوعية بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول
أعماله ألا وهي - نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لحظر
إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو
الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح
في الفضاء الخارجي، واعتماد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول
غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات تجاه استعمال الأسلحة
النووية أو التهديد باستعمالها - وفقا لولايته ونظامه الداخلي.

وريثما يُعتمد برنامج العمل هذا، ينبغي تشجيع إجراء
مناقشات منظمة وموجهة نحو تحقيق نتائج في المؤتمر. وفي ذلك
الصدد، نرحب بالمناقشات المنظمة والموضوعية التي عقدها
المؤتمر خلال دورته لهذا العام. ونناشد جميع الدول المعنية
الاضطلاع بمسؤولياتها وبذل كل الجهود من أجل التغلب على
حالة الجمود المستمرة منذ أمد طويل في مؤتمر نزع السلاح.

في إبرام معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، ولكنها لا تُفاوض بشأنها، ونرحب بتقريره (انظر A/70/81). وندعو مجدداً جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى المشاركة البناءة في مختلف المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى. ولا بد لنا من بذل جهود متضافرة لبناء تفاهم بشأن المسائل الرئيسية، بما يشمل إحراز تقدم نحو إبرام معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية، تكون قابلة للتحقق ومقبولة دولياً، ويجري التفاوض بشأنها استناداً للوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها.

وكما قلنا في بياننا في مجموعات سابقة، تبقى المملكة المتحدة مستعدة وراغبة تجاه العمل بصبر ومنهجية لبناء الثقة بين جميع الدول. ونأمل أن يُظهر الآخرون إرادة مماثلة للمشاركة بصورة بناءة وتعاونية، وأن نضع خلفنا النهج الخلفي والاستقطابي الذي لاحظناه هنا. ولن نستعيد الشعور بالمسعى المشترك الذي أنشأ آلية نزع السلاح أصلاً إلا من خلال القيام بذلك.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد مصر البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.18). ونود أيضاً أن نكرر دعمنا الكامل لآلية نزع السلاح القائمة التابعة للأمم المتحدة، كما أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ونؤكد مجدداً التزام مصر الطويل الأمد بتزع السلاح النووي من خلال عملها في إطار مجموعاتها الإقليمية والأوسع نطاقاً، مثل جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، وائتلاف البرنامج الجديد، والشركاء الآخرين والأطراف ذات الصلة. ونقدّر أيضاً الدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في ميدان نزع السلاح. وبينما يبقى مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة التابعة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح،

مصلحتها الأمنية الوطنية المشروعة في نهاية المطاف. وإذا أريد أن تجري مفاوضات متعددة الأطراف ومجدية بشأن نزع السلاح النووي، فمكانها الصحيح هو مؤتمر نزع السلاح.

ولقد شعرنا بخيبة أمل لأن أعضاء هيئة نزع السلاح لم يغيثوا في نيسان/أبريل فرصة بدء دورة جديدة لمدة ثلاث سنوات من أجل تنشيط جدول الأعمال، ولأن الجهود المدعومة من المملكة المتحدة لإجراء إصلاحات متواضعة في اللجنة من خلال توسيع نطاق جدول أعمالها بشكل طفيف جداً قوبلت بالرفض. ونحن نحازف برؤية دورة السنوات الثلاث تتكرر مع جدول أعمال أصبح مسيساً جداً على حساب النتائج العملية. وهيئة نزع السلاح، بوصفها منتدى للمناقشة، تتصف بعضوية عالمية حقاً. لذلك، ينبغي الاستفادة منها بشكل أفضل من أجل تحقيق المقاصد التي أنشئت لأجلها - مناقشة المسائل، وإيجاد أرضية مشتركة، وتقديم توصيات إلى اللجنة الأولى.

ومع الخوول دون أن تصبح هيئة نزع السلاح منتدى واسع النطاق، ليس من المستغرب انتقال المناقشات إلى مؤتمر نزع السلاح. وللسنة الثانية على التوالي، كان من دواعي سرور المملكة المتحدة تنسيق المناقشات غير الرسمية المنظمة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو البند الذي يمكن وينبغي أن يضاف إلى جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ونعتقد أن تلك المناقشات كانت مفيدة في تحديد المجالات التي تشكل أرضية مشتركة، فضلاً عن الاختلافات في الرأي. علاوة على ذلك، نعتقد أن تلك المناقشات ينبغي أن تستمر، وينبغي أن تجري في مؤتمر نزع السلاح، إذا تعذر إجراؤها في هيئة نزع السلاح.

وينبغي لنا جميعاً أن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة أهمية مؤتمر نزع السلاح، لأنه يكمن في صُلب نهجنا المتعدد الأطراف لمسائل نزع السلاح. ونحن نرحب بأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات حول الجوانب المحتملة التي تستطيع أن تساهم

وأود أن أشير أيضاً إلى أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه معهداً ذاتي الإدارة وممولاً طوعياً داخل المنظمة، قد حظي بدعم مصر المطرد، كمساهمة في تحقيق قدرته في مجالي البحوث والتدريب، تعزيزاً لترع السلاح النووي. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ عليه بوصفه طرفاً فاعلاً محايداً، بغية تمكينه من مواصلة توليد الأفكار وتعزيز العمل الدولي المتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي، وتحديدًا، نزع السلاح النووي.

ختاماً، إن أهمية تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تقتضي أن تكون جهودنا جماعية لا فردية؛ ومتكاملة لا متناقضة، وتوافقية لا تفرقية. وكلنا أمل بأن تتمكن اللجنة الأولى، في ظل قيادتكم، سيدي، من ضخ الكثير من الزخم الضروري جداً في تلك الجهود.

السيد دينكتاش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تتشاطر تركيا الشواغل المتعلقة بالمأزق الدائم في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. فمؤتمر نزع السلاح الذي شكل ذات مرة قصة نجاح ما زال ساكناً لفترة طويلة جداً. والأمر نفسه ينطبق على هيئة نزع السلاح. ولكن في ضوء مجموعة التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، فإن تعزيز فعالية المؤسسات والآليات ذات الصلة ينبغي أن يكون هدفنا وأولويتنا المشتركة. فدعونا لا نفقد الثقة بما لدينا. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن آلية نزع السلاح قد نجحت سابقاً في إحراز نتائج واقعية تماماً. وفي رأينا أن ما يفتقده المجتمع الدولي اليوم هو الإرادة السياسية من جانب بعض الدول. وفي غياب الإرادة السياسية القوية والمشاركة، يتعين علينا العمل من أجل نزع السلاح، فالمأزق يبدو بلا نهاية، والتقدم بعيد المنال.

وتعتقد تركيا أن المشاكل التي تمنع التقدم في مؤتمر نزع السلاح ليست وليدة إجراءاته أو دينامياته الداخلية. إنه لا يعمل في فراغ. فالمأزق تجسيد لأزمات استراتيجية على

فإن غياب الإرادة السياسية للوصول إلى نتيجة متوازنة تجسّد مصالح جميع البلدان، يظل العقبة الرئيسية التي تمنع مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. ويمكن الحل في معالجة جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، عبر نهج متكامل من أهم ما يشمله إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية، ومعهادة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، بما يتضمن المخزونات القائمة لأغراض عسكرية، وبشأن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولقد ساهمت مصر في الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن نحشد كل جهد دولي ممكن، بهدف تعزيز قدرة مؤتمر نزع السلاح على التعامل مع مسائل نزع السلاح بفعالية موضوعياً وإجرائياً على السواء. ونرحب بجميع الأعمال الفردية والجماعية التي تقوم بها الدول الأعضاء، بغرض تنشيط أعمال المؤتمر، طالما أن تلك الجهود لا تؤثر على نظامه الداخلي أو أولوياته. وينبغي أن يظل نزع السلاح النووي أولوية عليا، لأن إرساءه لم يقتصر على الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بل كذلك عملاً بأول قرار اتخذته الجمعية في عام ١٩٤٦. وإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، من خلال إطلاق مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية عالمية تحظر حيازة الأسلحة النووية أو تطويرها أو استخدامها.

وتعتقد مصر أيضاً أن هناك حاجة إلى بذل جهود مماثلة لتنشيط هيئة نزع السلاح، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الآلية الراسخة لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، خاصة لأن لديها القدرة على المساهمة موضوعياً في آلية نزع السلاح عموماً. ولقد تطوّرت، بفضل الهيئة، بعض المبادئ التوجيهية الرئيسية وأطر تحديد المعايير، بما يشمل المبادئ التوجيهية المعتمدة بتوافق الآراء في عام ١٩٩٩ حول إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتهدف إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.18). وأود الآن أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

وسلوفاكيا ما زالت تشعر بالقلق إزاء الشلل في آلية نزع السلاح، وترى أن الحاجة ملحة لإحراز تقدم. ومؤتمر نزع السلاح كان دائماً موضع تقدير واعتراف كقناة متعددة الأطراف لتعزيز الأمن الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح أمر غير مقبول وينبغي ألا يدوم. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة والمتضافرة، فإننا نأسف لعجز المؤتمر مرة أخرى هذا العام عن الوفاء بالتزامه بوضع برنامج عمل، وبالتالي تجاهل مطالبات عديدة من قبل المجتمع الدولي للقيام بذلك.

وينبغي أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله دون مزيد من التأخير. ومن مسؤوليتنا أن نستكشف كل السبل التي يمكن أن تؤدي إلى اضطلاع المؤتمر بعمله الموضوعي. ولدينا اقتناع راسخ بأن أداء المؤتمر لعمله بكفاءة يكتسي أهمية أساسية، وأنه ينبغي أن يكون قادراً على الوفاء بولايته باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد.

لقد أفضى الجدول الزمني للأنشطة الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح لدورته لعام ٢٠١٥ إلى حوارات موضوعية مكثفة ورفيعة المستوى. وإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المكلف بوضع برنامج للعمل أتاح الفرصة لدراسة دقيقة لعدد من الاعتبارات التي ينبغي مواصلة استكشافها في غضون العام المقبل. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المفاوضات غير الرسمية لا يمكن أن تكون بديلاً للمناقشات الموضوعية. ولذلك، فإن البدء الفوري لمؤتمر نزع السلاح في عمله الموضوعي، بما في ذلك بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، يبقى على رأس أولوياتنا.

ووفدي يهتم على النحو الواجب بما أبدته بلدان عديدة من رغبة واهتمام بالانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح.

مستويات مختلفة لكنها متداخلة. وينبغي لنا الامتناع عن تقييم أعمال مؤتمر نزع السلاح بمعزل عن جميع جهود نزع السلاح الأخرى. ولا يمكن التشكيك في أن استئناف العمل الجوهري في مؤتمر نزع السلاح، بموافقة جميع الدول الأعضاء، سيساهم في تعزيز الجهود الدولية من أجل نزع السلاح النووي. وينبغي ألا ندخر أية جهود في إطار المؤتمر قادرة على توليد تفاهم وثقة متبادلين بشكل أفضل، بينما نتجاهل في الوقت نفسه التطورات الخارجية. وكما قلنا مرة تلو الأخرى في هذا المنتدى، إن تركيا مقتنعة بأن المؤتمر لديه الولاية، والنظام الداخلي، والعضوية التي يحتاج إليها للقيام بواجباته. وينبغي أن تتمثل أولويتنا العليا في تمكينه من إحراز التقدم، بضمان استئنافه لمهمته الأساسية، وهي التفاوض بشأن إبرام معاهدات دولية ملزمة قانونياً.

والركن الهام الآخر في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الذي لم يعمل على النحو المنشود هو هيئة نزع السلاح. فمن المؤسف أنها لم تستطع تقديم أية توصيات جوهرية إلى الجمعية العامة طوال السنوات الخمس عشرة الماضية. ولكن أيضاً، على الرغم من وضعها المعطل كهيئة تداولية، ينبغي ألا ننسى أنها كانت قادرة يوماً على النجاح في صوغ مبادئ ومبادئ توجيهية وتوصيات بتوافق الآراء حول عدد من المواضيع الهامة. وإننا نتطلع إلى رؤية الهيئة تستأنف ذلك العمل مجدداً.

واللجنة الأولى، من جهة أخرى، تبقى مكوّنًا بارزاً في آلية نزع السلاح، وتقدر تركيا أهمية تقديم مشاريع قرارات. لكننا نعتقد أننا، نحن المجتمع الدولي، ينبغي أن نكون حريصين على عدم الوقوع في حيرة مفروضة ذاتياً قوامها الازدواجية، من خلال القرارات التي نصوغها ونبت فيها، وأن ندرك القيمة المطلقة التي تضفيها تلك القرارات إلى جهود نزع السلاح. ونأمل أن يتشاطر قلقنا العديد من الأعضاء، ونتطلع إلى مناقشاتنا المتصلة بكيفية جعل اللجنة الأولى أكثر كفاءة.

السيد غالباني (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي تأييداً كاملاً البيان الذي ألقى بالنيابة عن الاتحاد

وفي هذا السياق، فإننا نعتقد بقوة أن السريان المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيولد بالتأكيد دفعة تشدد الحاجة إليها لتحقيق تلك الغاية. وعلاوة على ذلك، سيكون من المفيد استخدام هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح في نيويورك بكفاءة وفعالية كأحد المحافل المتعددة الأطراف الراسخة للنهوض بالجهود المشتركة لترع السلاح. وقد صممت بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة لشؤون نزع السلاح. وأثبتت قدرتها في الماضي على القيام بدور هام وعالمي من خلال اعتماد عدد من المبادئ التوجيهية والتوصيات. ومع أنها لم تتمكن منذ عام ١٩٩٩ من الوفاء بولايتها بشكل صحيح وعجزت عن الاتفاق بشأن أي توصية للجمعية العامة، فقد تجلّت الإمكانات القوية والعزيمة والإصرار من جانب عضويتها العالمية بشكل واضح وبالتالي ينبغي الاستفادة منها. وتحقيق نتيجة توافقية في هيئة نزع السلاح بنهاية دورتها الحالية، المستمرة لثلاث سنوات، في عام ٢٠١٧ سيكون إنجازاً كبيراً ودفعة تشدد الحاجة إليها في جهودنا المتعددة الأطراف الأوسع نطاقاً.

أخيراً، نود أن نؤكد على أهمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ونعرب عن امتناننا لعمله خلال ٣٥ عاماً من وجوده. وهذا المعهد عظيم القيمة مؤسسة بحثية. وكهيئة مستقلة، استطاع المعهد أن يقدم خدمة هامة من خلال التحليلات المستقلة التي يقوم بها. وقد أدى المعهد دوراً هاماً في الماضي، ونأمل أن يتم التغلب على مشاكله الحالية حتى يتسنى له مواصلة عمله في المستقبل أيضاً.

السيد مندو نسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):
نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.18). وأود أن أدلي ببضع نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، البرتغال.

في عام ١٩٧٨، أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح نظاماً متكاملًا للهيئات التداولية

ونرى أن تلك المسألة تستحق النظر بالشكل المناسب. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفاكيا بالتأييد المتزايد لتعيين منسق خاص بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

ونخطط علماً بالآراء الداعمة لنقل جدول أعمال نزع السلاح إلى محافل أخرى بسبب استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال المحفل الأمثل لإنتاج صكوك عالمية متينة الأساس وقابلة للحياة، وأنه يبقى المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المكلف بالتفاوض بشأن معاهدات عالمية لترع السلاح ويستمد شرعيته من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح لعام ١٩٧٨. وسلوفاكيا مستعدة للعمل مع جميع الشركاء بهدف إنهاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح، والمضي بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً.

ونحن نأسف بشدة لأن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقته الختامية. وأدى تطور الأحداث على هذا النحو إلى تعميق الشعور بالإحباط بين الدول، وأكد انعدام الثقة داخل نظام عدم الانتشار. ونحن بحاجة إلى العمل معاً والتركيز على تحقيق التوافق من أجل المضي بجهودنا المتعددة الأطراف قدماً. غير أن تلك الجهود ينبغي ألا تقود إلى إغفال أو حذف أو حتى تجاوز المحافل القائمة ذات الصلة بترع السلاح وعدم الانتشار.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه رغم الخلافات العديدة، ما زال يجمعنا هدف مشترك والتزام برؤية مشتركة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ينبغي أن يكون ذلك هو المبدأ التوجيهي لنا في جهودنا القادمة الرامية إلى استعادة الثقة والمصادقية في نظام عدم الانتشار وحجر زاويته معاهدة عدم الانتشار. نحتاج للمضي قدماً في التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات والتعهدات في ذلك المجال كعنصر حيوي والأداة الرئيسية لتحقيق هدفنا المشترك.

وتفاوضية بهدف مواصلة الجهود الدولية الجماعية بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة - وهي العوامل الرئيسية في تهينة مناخ من السلم والأمن لجميع دول العالم وشعوبه. وفي عام ٢٠١٥، ولأكثر من عقد من الزمان، عجزت الأجزاء الرئيسية في ذلك النظام المتكامل بشكل واضح عن إنجاز ولاياتها، مما تسبب في خيبة أمل كبيرة لكل من يؤمنون بأن تعددية الأطراف والحوار والإرادة السياسية الجماعية ذات أهمية حاسمة ولا يمكن الاستغناء عنها في التعامل مع جميع العمليات الدولية، وتشمل بطبيعة الحال تلك المتعلقة بالأمن ونزع السلاح.

ونحث مؤتمر نزع السلاح على معالجة مسألة توسيع عضويته بطريقة جديّة ومتسقة، وبالتالي التقيد بنظامه الداخلي، أي القسم الأول، المادة ٢. ونأسف لأنه لم يتم بعد تعيين المقرر الخاص الذي سيكلف بالنظر في طرائق توسيع عضوية المؤتمر دون المساس بالنتيجة. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للجهود التي بذلها عدد من الدول التي تولت الرئاسة الدورية لمؤتمر نزع السلاح، وآخرها المكسيك وهولندا.

وفي السياق الحالي الذي يجد مؤتمر نزع السلاح نفسه فيه، والمتسم بالجمود الطويل الأمد، فإن اتخاذ قرار محدد بشأن العضوية يوفر دفعة جديدة لعملية داخلية كاملة. ويمكن أن يثبت أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال قادراً على التوصل إلى توافق والاستجابة لطلبات العضوية من الدول التي، إذ تطلب ذلك، إنما تؤكد تقديرها للمؤتمر باعتباره محفل الأمم المتحدة المكرس لمفاوضات نزع السلاح. وكون أن العديد من الدول ما زالت تؤكد اهتمامها بالانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح ينبغي النظر إليه باعتباره بياناً سياسياً ثميناً ومؤاتياً لدعم دور المؤتمر. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالتأييد الواسع الذي حظي به البيان المشترك بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح الذي قدمه في وقت سابق اليوم الممثل الدائم للاتفيا نيابة عن ٧٣ دولة، من بينها ٢١ من أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

وكما تبدو الأمور الآن، فإن مؤتمر نزع السلاح يواجه الخطر الجاد المتمثل في أنه معروف منذ أمد بعيد بعدم القدرة

لقد تغير العالم منذ عام ١٩٧٨. ولم تتضاءل المخاوف والتحديات المتعلقة بقضايا الأمن ونزع السلاح، إلا أن أجزاء كبيرة من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح عجزت ببساطة عن الوفاء بولاياتها، وكل الجهود الملحة التي بذلتها الجمعية العامة حتى يومنا هذا من أجل تنشيط عملها واستعادة كفاءتها لم يكتب لها النجاح.

حان الوقت لكي نتقبل الواقع. فالجمود في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وفي مؤتمر نزع السلاح لا يعزى إلى الأمور المتعلقة بالإجراءات فحسب، بل وإلى غياب الإرادة السياسية السائدة. وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، أود أن أثنى على الجهود الحثيثة التي بذلها آخر رئيسين لها، السفير فلاديمير دروبنيك (كرواتيا) والسفير فودي سيك (السنغال). ونأمل أن تكلل جهودهما الرامية إلى مراجعة أساليب عمل الهيئة وتوسيع بنود المناقشة في جدول الأعمال بالنجاح في المستقبل.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، من الواضح لنا تماماً أن أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة - أي حق جميع الدول المهتمة في المشاركة في كل محفل الأمم المتحدة المكرسة لمناقشة الشواغل العالمية - قد تم تجاهله وانتهاكه لمدة ١٦ عاماً. ولم يعد مقبولا ببساطة قصر هيئة

صارخا مع تطورات الوضع الدولي، بما في ذلك التحديات الأمنية الجديدة التي يواجهها العالم والتي وما برحت تقوض تحقيق هدفه النهائي، ألا وهو نزع السلاح العام الكامل. ونحن نتفق مع استنتاج المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح أن مشاكل مؤتمر نزع السلاح، التي تبدو مسائل شكلية، هي في الواقع ذات طابع سياسي. ويحث المغرب مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم دون إبطاء بوضع برنامج عمل من شأنه أن يسمح له باستئناف تنفيذ ولايته ودوره، أي إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح.

ويقف وفدي على أهبة الاستعداد للنظر بروح بناءة في أي اقتراح أو مبادرة لتنشيط آليات نزع السلاح وإعادة إطلاق عملية نزع السلاح. ويبقى المغرب على موقفه الثابت تجاه وحدة مؤتمر نزع السلاح وولايته. وفي السياق نفسه، إن اللجنة الأولى مدعوة إلى إجراء مناقشات تتعلق بالسبل التي تؤدي إلى زيادة فعالية عملها. ووفدنا، الذي قدم عدة مقترحات في هذا الصدد، سوف يساهم بنشاط في المشاورات غير الرسمية التي ترمعون، السيد الرئيس، إقرارها في الدورة الحالية.

ويأسف المغرب لأن هيئة نزع السلاح، منذ عام ١٩٩٩، عاجزة عن الاتفاق على أية توصيات. وينبغي للدول الأعضاء إبداء المرونة والإرادة السياسية لتيسير الاتفاقات داخل الهيئة. وينبغي لنا جميعا أن نستفيد من ولاية الهيئة بوصفها هيئة تداولية للنظر في جميع المقترحات المتعلقة بترع السلاح. وينبغي عدم استبعاد أي نهج أو عملية من الاعتبار، لأن هذه الروح هي روح ولاية اللجنة بنظرنا. والمغرب، الذي يترأس الفريق العامل المعني بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، يرحب بالروح التي سادت في الدورة الأولى ولن يدخر جهدا، بدعم وتعاون من جميع الدول الأعضاء، للتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات.

ويدعو المغرب إلى إنشاء الفريق العامل المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، في أقرب

على إنجاز ولايته، بدلا من أن يكون معروفا بإنجازاته السابقة. ومن الواضح أن مصداقية المؤتمر مشوبة بجموده وبعدم فعالية عمله. وهذا الوضع يمكن أن يعرض مكانته للخطر بوصفه الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المكرسة للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الدولية. وإذا لم يعالج هذا الوضع بإخلاص، فبإمكانه أن يفتح الطريق أمام إجراء مناقشات بشأن سبل بديلة أو متوازنة لتحقيق الغايات المسندة إليه. وأود أن أكون واضحا: إن البرتغال لا تؤيد إبطال الهيئات القائمة، ولكننا نعتقد أيضا اعتقادا راسخا أن تلك الهيئات، بغية أن تبقى قائمة، ينبغي لها أن تلبي بكفاءة وبطريقة شاملة الاحتياجات والمسؤوليات التي أنشئت لتلبيتها والقيام بها.

وفي الختام، أود أن أثني على العمل القيم جدا الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في مساعدة الدول على تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، ونحّي رئيسه السابقة، السيدة أنجيلا كاين، لما أبدته من قيادة قديرة يعمل السيد كيم وون - سو الآن على تعزيزها.

السيدة الوزاني (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): يؤيد وفد المغرب البيانين اللذين أدليَ بهما نيابة عن حركة عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.18).

إن المغرب لا يزال على اقتناع راسخ بأهمية آليات الأمم المتحدة المكرسة لترع السلاح والأمن الدولي. وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يتوقف حتما على فعالية هذه الآليات، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. بيد أن تعزيز فعالية هذه الصكوك يقع على عاتق القيادة السياسية للدول، والوفاء بالواجبات والالتزامات التي تعهدت بها.

ومنذ إنشاء مؤتمر نزع السلاح، نجح في أن يكون المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح، وهيئة هامة حيث يمكن للدول التعبير عن مواقفها. والخمول الذي أظهره مؤتمر نزع السلاح لأكثر من عقد من الزمن الآن يتناقض تناقضا

مرحلة مبكرة. وبمجرد تلقي المعلومات، سوف نضعها على موقع QuickFirst. رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

وقت ممكن. وينبغي للدورة الاستثنائية أن تأتي بتشخيص شامل يتعلق بآليات الأمم المتحدة لزرع السلاح، والاتفاق على حلول للمشاكل التي تواجهها هذه الآليات باستمرار، وتعزيز كفاءتها التشغيلية. وينبغي للدورة الاستثنائية أيضا إجراء تقييم لمدى تنفيذ الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية لعام ١٩٧٨، وتحديد وتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن مسائل نزع السلاح. وتوافق الآراء المتجدد بشأن نزع السلاح ينبغي أن يراعي ليس التطورات الحاصلة منذ عام ١٩٧٨ فحسب، بما في ذلك تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ولكن أيضا الحاجة إلى تعزيز الصكوك الحالية واستكمالها، ووجود الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تخضع لأي التزام قانوني بشأن نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن المجموعة المتعلقة بآلية الأسلحة النووية.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بوك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي لديه مجرد سؤال يتوجه به إلى الأمانة العامة بشأن البيانات الشفوية التي تتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. العديد من الوفود، بطبيعة الحال، تأخذ الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية بعين الاعتبار لدى اعتماد موافقها، لذلك فإن أي معلومات مستحدثة عن موعد استلامنا لها ستكون موضع تقدير منا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): ما فتننا نضغط داخل الأمانة العامة على مكتب الميزانية من أجل توفير المعلومات في أسرع وقت ممكن. وتدرك أمانة اللجنة مع الشعور بالأسف مدى أهمية تقديم هذه المعلومات إلى جميع الوفود في